

Distr.: General
12 July 2013
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٠٤ من القائمة الأولية*

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٤	مألظة
٨	هولندا
٨	إسبانيا

* A/68/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

060813 260713 13-39145 (A)



أولا - مقدمة

١ - أننت الجمعية العامة، في قرارها ٦٧/٧٥، على بلدان البحر الأبيض المتوسط لما تبذله من جهود في مواجهة التحديات المشتركة من خلال إجراءات شاملة منسقة تقوم على روح الشراكة المتعددة الأطراف لتحقيق الهدف العام المتمثل في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون، مما يضمن السلام والاستقرار والأزدهار؛ وشجعت هذه البلدان على تعزيز هذه الجهود بوسائل منها إقامة حوار تعاوني دائم متعدد الأطراف وعملي المنحى بين دول المنطقة؛ ونوهت بدور الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٢ - وسلّمت الجمعية العامة بأن إزالة أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في مستويات التنمية وغير ذلك من العقبات، وكفالة الاحترام وتعزيز التفاهم بين الثقافات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، أمورٌ من شأنها أن تسهم في تعزيز السلام والأمن والتعاون فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط من خلال المنتديات القائمة.

٣ - وأهابت الجمعية العامة بجميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تنضم بعد إلى كافة الصكوك القانونية المتصلة بميدان نزع السلاح ومنع الانتشار التي تم التوصل إليها في مفاوضات متعددة الأطراف أن تقوم بذلك، مما يهيئ الظروف اللازمة لتعزيز السلام والتعاون في المنطقة. وشجعت الجمعية العامة جميع دول المنطقة على تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بينها بتشجيع المصارحة والشفافية الحقيقيتين في جميع المسائل العسكرية، وبالمشاركة في جملة أمور منها نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية، وتقديم بيانات ومعلومات دقيقة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

٤ - وشجعت الجمعية العامة بلدان البحر الأبيض المتوسط على مواصلة توطيد تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إمكانية لجوء الإرهابيين إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل، آخذة في الاعتبار قرارات الأمم المتحدة المتخذة في هذا الصدد، وفي مكافحة الجريمة الدولية ونقل الأسلحة غير المشروع وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وهي أمور تشكل خطرا جسيما يهدد السلام والأمن والاستقرار في المنطقة وتحويل، بالتالي، دون تحسن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، وتعرض العلاقات الودية بين الدول للخطر وتعوق تنمية التعاون الدولي وتؤدي إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي.

٥ - وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن وسائل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وهذا التقرير مُقدم امثالاً لذلك الطلب واستناداً إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

٦ - وفي هذا الصدد، وُجّهت مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ إلى جميع الدول الأعضاء لالتماس آرائها في الموضوع. وترد في الفرع الثاني أدناه الردود المتلقاة. وستصدر الردود الإضافية كإضافات لهذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

مالطة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣]

اتخذت الجمعية العامة، في دورتها السابعة والستين، القرار ٧٥/٦٧ المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط".

وتؤيد مالطة تأييداً تاماً المبادرات التي تعزز، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومن المنظر السياسي، تعتقد مالطة أن المبادرات الإقليمية، مثل الاتحاد من أجل منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنتدى غرب البحر الأبيض المتوسط (حوار ال ٥+٥)، تتيح منتديات هامة للحفاظ على الحوار بين بلدان أوروبا والبحر الأبيض المتوسط على جميع المستويات. وتعزز هذه المبادرات أيضاً دبلوماسية المشاريع وتعالج المسائل العابرة للحدود. ويتمثل الدور الذي تضطلع به مالطة في هذه المبادرات في المشاركة النشطة في الاجتماعات وتنظيمها، وفي تقديم الأموال وتوفير الخبرات وغيرها من الموارد. ومالطة طرف في المعاهدات الرئيسية لعدم الانتشار، وتعتبر أن الأمم المتحدة وهيئاتها للمعاهدات تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار العالميين. وتؤيد مالطة تأييداً تاماً إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، واتخاذ تدابير بناء الثقة في المنطقة. ومن الناحية التقنية، اعتمدت مالطة سياسة الشفافية، وتقدم تقارير منتظمة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

ولما كانت مالطة أحد الأطراف الموقعة على قرار الجمعية العامة ٧٥/٦٧، فإنها تؤيد بشدة ضرورة اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وبوصفها دولة جزرية صغيرة تقع وسط البحر الأبيض المتوسط ودولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، فإنها تواصل دعم تفعيل حوار إقليمي أوثق باعتباره عنصراً أساسياً في التنمية والتكامل والأمن على الصعيد الإقليمي، كما يتجلى في دعمها المتواصل للمنظمات والمبادرات الإقليمية مثل الاتحاد من أجل منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنتدى غرب البحر الأبيض المتوسط (حوار ال ٥+٥).

ولقد زادت التطورات التي شهدتها المنطقة على مدى الأشهر الماضية من أهمية الاتحاد من أجل منطقة البحر الأبيض المتوسط بوصفه قناة اتصال مهمة بين أعضاء الاتحاد البالغ عددهم ٤٣ عضواً. ولا يزال الاتحاد منظمة فريدة تجمع عدداً من شتى الجهات الفاعلة في

المنطقة على نفس الطاولة. وما فتئت مالطة تدعو أيضا الاتحاد الأوروبي إلى تقديم الدعم للاتحاد من أجل منطقة البحر الأبيض المتوسط، ورحبت بتنصيب الاتحاد الأوروبي رئيسا مشاركا عن الضفة الشمالية.

ومع الإقرار بضرورة مواصلة الحوار السياسي في المنطقة الأوروبية المتوسطة، فإن تنفيذ مشاريع محددة تعود بالنفع على مواطنينا لا يزال من أولوياتنا. وفي هذا السياق، قدمت مالطة الدعم للأمانة في برشلونة عن طريق تزويدها بأحد نواب الأمين العام في الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٣. وستواصل مالطة تقديم دعمها للاتحاد من أجل منطقة البحر الأبيض المتوسط عن طريق انتداب السفير جورج صليبا مبعوثا خاصا للأمانة.

وأقرت مالطة في مرحلة مبكرة بأهمية "الحوار التعاوني العملي المنحى" فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط لتحقيق المزيد من الأمن في المنطقة، ولتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعات المنطقة. وفي هذا الصدد، ترحب مالطة بدبلوماسية المشاريع التي يشجعها الاتحاد من أجل منطقة البحر الأبيض المتوسط في مجالات من قبيل مصادر الطاقة المتجددة والنقل والتعليم العالي والمساواة بين الجنسين وإدارة شؤون المياه.

وتقدم مالطة مساهمات مالية على نحو منتظم إلى مؤسسة أنا ليند - وهي قناة أخرى تُعنى بتعزيز التبادل بين الثقافات والحوار والتفاهم بين الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل منطقة البحر الأبيض المتوسط - نظرا لإيمانها الراسخ بالضرورة الحتمية للانتقال بالتعاون الدولي الفعال من أروقة العمل السياسي الرفيع المستوى إلى مستوى القاعدة الشعبية.

ولا يزال منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط (حوار ال ٥+٥) يضطلع، بوصفه مبادرة دون إقليمية، بدور رئيسي في المساهمة في التماسك والتعاون الإقليميين، ويعمل كمنتدى تكميلي لمنظمات أوسع نطاقا، يستطيع، على النحو المحدد في مؤتمر قمة مالطة الثاني لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط الذي انعقد في مالطة يومي ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وفي الاجتماع العاشر لوزراء خارجية الدول الأعضاء في حوار ال ٥+٥ الذي انعقد في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في نواكشوط، أن ينجز مشاريع محددة في مجالات مختلفة تُسهم في تحقيق رؤية منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة سلام ورخاء لمواطنيها. وجميع البلدان العشرة (٥+٥) هي أعضاء في الاتحاد من أجل منطقة البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب ليبيا كمراقب نشط في المنتدى الأوسع نطاقا. وفي الواقع، يُنظر إلى حوار ال ٥+٥ على نحو متزايد كحاضنة للأفكار المتصلة بالاتحاد.

وقد كرر مؤتمر قمة مالطة الثاني التنويه بأهمية الحوار بالنسبة للبعد المتعلق بمنطقة البحر الأبيض المتوسط بصفته أداة عملية لتطوير أوجه التآزر مع أطر التعاون الإقليمي

والهياكل المالية. وعُقد مؤتمر القمة بعد مرور تسع سنوات وفي أعقاب التحولات التاريخية التي عرفها الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتم تمثيل جميع البلدان العشرة على أعلى مستوى.

وفي إعلان مالطة الذي اعتمد في مؤتمر القمة الثاني، تم استغلال الفرصة لبناء مجتمع جديد يقوم على أسس القيم المشتركة والتفاهم التي من شأنها التأثير في الاتجاهات في المستقبل. وأثبت كل من الإعلان وجلسات العمل وجود اتفاق عام بشأن ضرورة الحفاظ على وتيرة منتظمة لعقد الاجتماعات على المستوى الوزاري أو على مستوى الخبراء في الأبعاد المختلفة لحوار الـ ٥+٥، وبشأن التأكيد على أهمية التفاعل مع المنتديات الإقليمية الأخرى، ولا سيما الاتحاد من أجل منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويتناول إعلان مالطة أيضاً الأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي. واتفقت الدول العشر الأعضاء في حوار الـ ٥+٥ على المشاركة بنشاط أكبر في مسائل الأمن الإقليمي عن طريق تعزيز التعاون الإقليمي والتصدي لتحديات المستقبل من خلال بناء منطقة حوار أقوى. ويشير الإعلان بصورة خاصة إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع عبر الحدود الوطنية، لا سيما عن طريق أنشطة التدريب ونقل التكنولوجيا والتعاون الاستخباراتي والمعونة الإنمائية. وتقع هذه المسائل ضمن اختصاص وزراء الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في حوار الـ ٥+٥ الذي كانت مالطة دائماً ولا تزال طرفاً مشاركاً نشطاً فيه.

وترحب مالطة بأن الإعلان المعتمد في الاجتماع العاشر لوزراء خارجية الدول الأعضاء في حوار الـ ٥+٥، الذي انعقد في نواكشوط في نيسان/أبريل ٢٠١٣، يعكس إعلان مالطة ويبيّن على توصياته.

وتتميز المبادرات القطاعية للشؤون الداخلية والدفاع على السواء لحوار الـ ٥+٥ بنشاطها الكبير وأهميتها بالنسبة للوضع المعاصر في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وشاركت وزارة الشؤون الداخلية والأمن الوطني لمالطة في المؤتمر الخامس عشر لوزراء الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في حوار الـ ٥+٥ الذي انعقد في الجزائر العاصمة في نيسان/أبريل ٢٠١٣. ومالطة هي أيضاً شريك نشط في مبادرة الدفاع لحوار الـ ٥+٥، وقد استضافت اجتماع وزراء الدفاع للدول الأعضاء في حوار الـ ٥+٥ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (عندما انتقلت الرئاسة إلى موريتانيا)، بعد أن تبوّأت رئاسة مبادرة الدفاع لوقت أطول مما كان متوقفاً. والقوات المسلحة المالطية هي أيضاً نشطة جداً في مناورات كينالي، وهي مناورات جوية بحرية مشتركة بين إيطاليا ومالطة تُجرى في إطار مبادرة الدفاع. وتضرب هذه الأنشطة مثلاً آخر على التزام مالطة بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال تبادل المعلومات والخبرات والتشغيل المشترك عن طريق مبادرة الدفاع.

وتعتبر مالطة الأمم المتحدة وهيئاتها المنشأة بمعاهدات أداة لتحقيق الأمن والاستقرار على الصعيد العالمي، ولا سيما الهيئات التي توفر آليات للحد من الأسلحة تتعلق بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. ولذلك، فمالطة طرف في الصكوك الدولية الرئيسية لعدم الانتشار، وهي تنفذ جميع تدابير المراقبة الفعالة والضرورية الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع في الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ووسائل إيصالها وما يتصل بها من مواد، بما في ذلك اتخاذ التدابير التشريعية وإنفاذ الجزاءات المناسبة عند انتهاك هذه التدابير. وتعمل مالطة بالتنسيق مع شركائها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتحقيق أهدافها وأهداف الاتحاد الأوروبي في مجال عدم الانتشار.

وتؤيد مالطة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتنفيذ تدابير بناء الثقة على الصعيد العالمي، ولا سيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتؤيد اتخاذ تدابير محددة وعملية لتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥، الذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وقد شاركت مالطة في الحلقات الدراسية التي نظمها الاتحاد المعني بعدم الانتشار التابع للاتحاد الأوروبي، والتي انعقدت في تموز/يوليه ٢٠١١ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

ومن الناحية التقنية، تقدم مالطة التقارير وفقا للفئات السبع لنماذج التقارير لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ووفقا لمكتب شؤون نزع السلاح بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢/٦٤، تقدم مالطة تقاريرها عن النفقات العسكرية باستخدام نماذج التقارير الموحدة للأمم المتحدة التي تشمل البيانات والمعلومات المتعلقة بالنفقات المتكبدة فيما يتصل بالموظفين والعمليات والصيانة والمشتريات والتشييد، وكذلك البحوث والتنمية. وفي هذا الصدد، تشجع مالطة سياسة الصراحة والشفافية في المسائل العسكرية. وتدعم مالطة باستمرار الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتقييد انتشار الأسلحة وتشجيع الحد من الأسلحة ونزعها، مع التركيز بشكل خاص على أسلحة الدمار الشامل.

هولندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها السابعة والستين، القرار ٧٥/٦٧ المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط".

ويرد فيما يلي ردُّ على التماس مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمانة العامة رأي حكومة هولندا بشأن المسائل التي يتناولها القرار لكي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

وتؤمن هولندا، شأنها شأن غيرها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بأن الأمن الأوروبي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتضطلع هولندا بمسؤوليتها في إطار ثنائي، من خلال الاتحاد الأوروبي والمنتديات المتعددة الأطراف الأخرى، عن طريق القيام بدور في الجهود الدولية لتعزيز السلام والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ويسهم الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط أيضاً في التخفيف من حدة التوتر خارج هذه المنطقة. وتهيب هولندا بجميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك الملزمة قانوناً والمتصلة بنزع السلاح ومنع الانتشار التي تم التوصل إليها في مفاوضات متعددة الأطراف أن تقوم بذلك، لتعزيز السلام والأمن.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣]

لطالما تصدرت منطقة البحر الأبيض المتوسط اهتمامات إسبانيا على جميع المستويات، وذلك لأسباب تاريخية وجغرافية.

فقد جاء في استراتيجية إسبانيا الأمنية التي اعتمدت في عام ٢٠١١ أن "السلام والازدهار في الضفة الجنوبية من البحر المتوسط أساسيان لأمننا وأمن أوروبا كلها. وستساهم إسبانيا والاتحاد الأوروبي من خلال علاقتهما مع هذه البلدان في تنميتها الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية بما يتفق واحتياجات سكانها وتطلعاتهم، اقتناعاً بأن هذه التنمية ستعزز السلام والأمن في الحيز الذي نتشاركه".

ويرسم التوجيه الصادر عن وزارة الدفاع الوطني المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢ السياق الاستراتيجي الذي يحدد أهم الأحداث على الساحة الدولية، بما في ذلك ظهور قوى عالمية جديدة، وانبعثت قوى أخرى كانت موحدة، والأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والاضطرابات السائدة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وانعدام الاستقرار بمنطقة الساحل، والقرصنة، وانتشار الأسلحة النووية. لذلك، تحتاج هذه المنطقة إلى إطار دائم للعمل وصنع القرار من أجل بلورة السياسة الدفاعية التي بلغت ذروة نشاطها في الوقت الحالي .

وتندرج السياسة الدفاعية الإسبانية في منطقة البحر الأبيض المتوسط أيضا ضمن المبادئ التوجيهية العامة للسياسة الدفاعية الإسبانية الحالية وتوجيهاتها التي تنص على أنه ينبغي لإسبانيا، نظرا لموقعها الاستراتيجي، ألا تألو جهدا لبناء إطار آمن معزز، لا سيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط، دون إغفال أن الاستقرار الكامل في حوض البحر الأبيض المتوسط لن يتحقق إلا بتحريك محيطه المباشر والشرق الأوسط ومنطقة الساحل في الاتجاه الصحيح. وتتسم هذه السياسة بما يلي:

- التقيد التام بالشرعية الدولية؛
- التركيز الشديد على تعددية الأطراف، عن طريق مختلف المبادرات والمنظمات التي ننتمي إليها، وهي الحوار المتوسطي في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي؛ والاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط^(١) في إطار الاتحاد الأوروبي؛ وأنشطة التعاون مع الشركاء في منطقة البحر الأبيض المتوسط في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إضافة إلى "مبادرة ٥+٥" التي نشارك فيها جنبا إلى جنب مع تسعة بلدان أخرى من ضفتي البحر الأبيض المتوسط. وما فتئت إسبانيا تتبع في كل هذه المتدييات المتعددة الأطراف سياسة فاعلة في مختلف مجالات العمل المتوسطي وتبدي التزاما قويا بها.
- إضافة إلى النهج المتعدد الأطراف، تدعم إسبانيا جميع المبادرات الأمنية والدفاعية التي تنشط الحوار وتحفز على التعاون الثنائي مع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، بطرق منها الدبلوماسية الدفاعية على وجه الخصوص.

(١) الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط منتدى للتعاون أنشئ في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨ خلال مؤتمر قمة باريس من أجل البحر الأبيض المتوسط، لتعزيز التقدم المحرز في عمليتي إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وهو يضم ٤٣ بلدا وأكثر من ٧٥٠ مليون مواطن من مواطني البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي. ويقوم على التعاون في مشاريع إنمائية محددة من أجل دعم التكامل الإقليمي.

فالأمر يتعلق إذن بسياسة على مستوى عالٍ من الالتزام، كما يتبين من حضورنا في شرق منطقة البحر الأبيض المتوسط. ففي لبنان، يبلغ عدد الجنود الأسبان ضمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تؤدي مهمة معقدة، حوالي ٦٠٠ جندي يعملون من أجل تحقيق الاستقرار العالمي في إطار ملموس ذي أبعاد متعددة، له تداعيات كبيرة على المحيط المباشر، أي الشرق الأوسط، بل وأيضاً على العالم أجمع.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن السياسة الدفاعية الإسبانية تسعى إلى بناء الثقة من خلال التعاون، وتقتصر مسارات عمل وأهدافا للمجتمع الدولي، وتشترك كذلك في تسوية النزاعات. ولا تقع هذه المسؤولية على عاتق وزارة واحدة فقط بل تتشارك المسؤولية الإدارات العامة المختصة في إطار نهج متعدد الاختصاصات ومسار شامل للعمل وتضافر جهود الهيئات المدنية والعسكرية والقطاعات الخاص والعام.

وإن عدم التوصل حتى الآن إلى حل للنزاع العربي - الإسرائيلي من أهم أسباب عدم الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث يشكل عقبة كأداء أمام التعاون في هذا الإطار. لذلك فمن أولويات السياسة الخارجية الإسبانية التشجيع على تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس اتفاق المجتمع الدولي على الطابع الاستعجالي لاعتماد الحل المتمثل في إقامة دولتين، هما إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، وتنفيذ ذلك الحل بدون إبطاء. وترى إسبانيا ضرورة أن يترافق هذا الحل بإحلال السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب الآخرين، وبإقامة علاقة جديدة بين الإسرائيليين والعالم العربي والإسلامي. وتبذل إسبانيا، بالتنسيق مع شركائها في الاتحاد الأوروبي ومع الأعضاء الآخرين في المجموعة الرباعية^(٢) والبلدان العربية، كل ما في وسعها لتهيئة بيئة مواتية لإحراز تقدم حاسم في هذا الاتجاه. ولهذا ينبغي تمكين الطرفين من استئناف العملية السياسية، بالمساهمة في بناء الثقة المتبادلة وتجنب كل ما يمكن أن يؤدي إلى الانتكاس واندلاع الأزمات، مثل توسيع المستوطنات أو موجة جديدة من العنف في غزة. وستواصل إسبانيا موقفها الثابت في الدفاع عن حل قائم على الشرعية الدولية وعلى اتفاق الطرفين كليهما.

بيد أنه لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان بأن منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة بالغة التعقيد والتنوع على جميع المستويات، الاجتماعية منها والدينية والاقتصادية والقيمية، ومن ثم يشكل إيجاد وتطوير صيغ من شأنها تحقيق التكامل والتعاون واحداً من أعظم التحديات الماثلة. ولا أدل على ذلك من الأحداث التي وقعت في الآونة الأخيرة في بلدان مثل تونس

(٢) مجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، وتتألف من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وسوريا وليبيا ومصر، والتي أسفرت عن سقوط ضحايا في صفوف المدنيين الأبرياء وعن تغييرات في الأنظمة الحاكمة أو تدخلات دولية مسلحة لضمان حماية السكان واحترام حقوق الإنسان. وثمة أيضا اختلاف هام في التصورات، بما فيها التصورات المتعلقة بالأمن والدفاع. لذلك فقد تكون لإقامة نظام لتدابير تعزيز الثقة والأمن بين بلدان البحر الأبيض المتوسط أهمية جوهرية. ومن ثم، قد يشكل اعتماد نظام ثبتت فعاليته، مثل النظام القائم حاليا في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نقطة انطلاق جيدة إذا تم تكييفه مع السياق المتوسطي.

ويمكن أن يركز هذا النظام على ميثاق أممي متوسطي يعتبر هذه المنطقة الجغرافية حيزا أمنيا غير قابل للتجزئة، ويشمل نظاما لتدابير تعزيز الثقة والأمن، ومدونة لقواعد حسن السلوك بين البلدان الواقعة على الضفتين، وكذلك آلية لتبادل المعلومات تتيح لهذه البلدان بتنسيق خططها الأمنية على نحو أفضل.

وفي ما يلي بعض التدابير التي يتعين اتخاذها لتعزيز الثقة المتبادلة، وبالتالي توطيد الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط:

- تعزيز التعاون لمواجهة التحديات الأمنية على الصعيد العالمي، أي انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والجريمة المنظمة، وتدفقات أعداد هائلة من السكان، والاتجار بالمخدرات؛
- إنشاء آليات للتشاور وتبادل المعلومات العسكرية؛
- التعاون على إنشاء آليات لمنع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع؛
- التشجيع على توقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بترع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، والتصديق عليها، والنهوض بأهدافها؛
- التشجيع على إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إطلاقها في الشرق الأوسط؛
- تعميق التعاون والتكامل بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في عمليات حفظ السلام، ولاسيما المتعلقة منها بهذا الحيز الجغرافي، وزيادة إسهامها في هذه العمليات؛
- تعزيز برامج التعاون والمساعدة في مجال الأمن والدفاع، مع زيادة تبادل الوحدات العسكرية والمراقبين العسكريين في إطار المناورات أو الدورات التدريبية أو زيارة الوحدات العسكرية أو اجتماعات هيئات الأركان؛

- تعزيز وتوطيد آليات الدعم الذي تقدمه القوات المسلحة للسلطات المدنية في حالات الطوارئ والكوارث؛
- مواصلة دعم أعمال معهد الدراسات الدفاعية ٥+٥ (إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وتونس والجزائر وفرنسا وليبيا ومالطة والمغرب وموريتانيا). وأعلن البيان الوزاري الصادر في كاليري بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ رسمياً عن إنشاء معهد الدراسات الدفاعية ٥+٥ الذي يتسم بطابع افتراضي، ويهدف إلى مناقشة مسائل الأمن والدفاع المشتركة بين الشركاء العشرة، وتحسين التعارف بين الضفتين الغربيتين للبحر الأبيض المتوسط، وتبادل الخبرات، وإجراء الاتصالات لإنشاء شبكة تضم مرتادي المعهد. وفي كل سنة، تُوزع أنشطة المعهد على أساس طوعي بين الدول الأعضاء. وفي الفترة بين ١٠ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، انعقدت جلسات عمل المرحلة الثالثة من الوحدة الأولى في دورة المستوى المتقدم بمعهد الدراسات الدفاعية ٥+٥، التي نظمتها كلية الدراسات الدفاعية العليا، بمشاركة ٢٢ من أفراد البحرية (برتبة جنرال وعقيد ونقيب) من إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وتونس والجزائر وفرنسا وليبيا والمغرب وموريتانيا. وستتولى إسبانيا رئاسة مبادرة الدفاع ٥+٥ (رئاسة بالمتابفة) خلال عام ٢٠١٤؛
- تعزيز برامج التعاون المتعلقة بالأمن البحري ومراقبة حركة الملاحة البحرية؛
- مواصلة تنفيذ سياسة الحلقات الدراسية الدولية بشأن الأمن والدفاع في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تعقد سنوياً في برشلونة منذ عام ٢٠٠٢، بهدف الإسهام في النقاش السياسي والأكاديمي الدائر حول الأمن والدفاع في المنطقة؛
- تشجيع الأنشطة التي تؤدي إلى مزيد من الشفافية في التخطيط المتعلق بالدفاع وفي عمليات مراقبة الميزانيات الوطنية؛
- تشجيع الأنشطة الرامية إلى تعزيز الرقابة الديمقراطية على قوات الدفاع والأمن للدول.